القائل الماهية تقتضي الامكان لا اسقاط الوجود ولا العدم فهو متوسط بين
الوجود والعدم قلنا نحن لا ندعي ان كل حقيقة فهي اما الوجود واما العدم
حتى يلزم من كون الماهية مغايرة لهما فساد ذلك الحصر بل ندعي ان العقل
يحكم على كل حقيقة من الحقائق الى ما لا نهاية لها انها لا تخلو عن وصفي الو
جود والعدم واذا كان كذلك فكون الماهية مغايرة للوجود والعدم لا
يقدح في قولنا انه لا واسطة بين الوجود والعدم قلت هذا السؤال
والجواب عنه لا يحتاج اليه مع علمنا الضروري بان المؤثر في الوجود لا يكون
الا موجودا وهذا كما قد سبقه اليه غير واحد من النظار كابي المعالي الجويني
فانه قال في الارشاد فان قال قائل قد دللتم فيما قدمتم على العلم بالصانع
فلم تنكرون على من يقدر الصانع عدما قلنا العدم عندنا نفي محض و
ليس المعدوم على صفة من صفات الاثبات ولا فرق بين نفي الصانع وبين
تقدير الصانع منتفيا من كل وجه بل نفي الصانع وان كان باطلا بالدليل
القاطع بالقول به غير متناقض في نفسه والمصير الى اثبات صانع منتفي متنا
قض وانما يلزم القول بالصانع المعدوم المعتزلة حيث اثبتوا للمعدوم
صفات الاثبات وقضوا بان المعدوم على خصايص الاجناس قال والوجه
ان لا نعد الوجود من الصفات فان الوجود نفس الذات وليس بمثابة
التحيز للجوهر فان التحيز صفة زائدة على ذات الجوهر ووجود الجوهر عندنا
نفسه من غير تقدير مزيد قال والائمة يتوسعون في عد الوجود من الصفات
والعلم به علم بالذات وقال الكيا الهراسي الطبري اذا قلنا البارئ موجود
فوجوده ذاته هذا بالاتفاق من اصحابنا القايلين بالاحوال والنافين
لها الا على راي المعتزلة الذين قالوا المعدوم شيء وقال ابو القاسم الانصاري
شارح الارشاد القاضي ابو بكر وان اثبت الاحوال فلم يجعل الوجود حالا

فان

فان العلم به علم بالذات وعند ابي هاشم ومتبعيه الوجود من الاحوال وهو
من اثر كون الفاعل قادرا ثاني وما قاله امام الحرمين من ان الائمة يتوسعون
في عد الوجود من الصفات فانما قالوا ذلك لما بيناه من ان صفة النفس عندهم
تفيد ما تفيده النفس ولا فرق بين وجود الجوهر وتحيزه وهكذا قال الكيا الموجود
بمنزلة التحيز للجوهر فان التحيز للجوهر نفس الجوهر خالف ابا المعالي قال ومن
الدليل على وجود الصانع انه موصوف بالصفات التي يختص بها كالحياة والقدرة والعلم
ونحوها وهذه الصفات مشروطة بوجود محلها وقد يكون الشيء موجودا ولا
يكون مختصا بهذه الصفات ويستحيل الاختصاص بهذه الصفات من غير تحقق
وجود قال ومما يحقق ما قلناه قيام الدليل القاطع على انه فاعل ومن شرط
الفاعل ان يكون موجودا قلت هذا الثاني هو ما ذكره ابو المعالي فان اثبات
الصانع اثبات لوجوده والا فصانع منتف كنفي الصانع واما الاول فهو و
ان كان صحيحا لكن النتيجة ابين من المقدمات فان العلم بان الصانع لا يكون
الا موجودا ابين من العلم بثبوت صفاته وبان الموصوف لا يكون الا موجودا
ولهذا اقر بوجوده طوائف انكروا قيام الصفات به واذا اقروا بقيام الصفات به فكون
الفاعل لا يكون الا موجودا ابين من كون ما تقوم به الصفة لا يكون الا موجودا وكلا
هما معلوم بالضرورة لكن الفاعل الذي يبدع غيره احق بالوجود وكمال الوجود
من محل الصفة فان محل الصفة قد يكون جمادا او قد يكون حيوانا وقد يكون
قادرا وقد يكون عاجزا والصفة ايضا قد تقوم بها الصفة عند كثير من الناس
بشرط قيامهما جميعا بمحل اخر فالصفة وان كانت مفتقرة الى محل موجود
فهي من باب الافتقار الى المحل القابل واما المفعول المفتقر الى الفاعل
فهو من باب الافتقار الى الفاعل ومعلوم ان الحاجة الى الفاعل فيما له فاعل اقوى
من الحاجة الى القابل فيما له قابل وايضا فان القابل شرط في القبول لا يجب تقدمه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)